الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٨
المعقودة يوم الأربعاء
٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/48/414/Add.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أبلغني الأمين العام برسالة ترد في الوثيقة (A/48/414/Add.8)، **بأنه بعد صدور بلاغاته المؤرخة في ٢١ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٤ و ٦ و ١١ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، دفعت جزر القمر المبلغ اللازم لتخفيض ما عليها من متأخرات لتصبح أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/448 و Add.1)

(ب) **مشروع القرار** (A/48/L.14/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل كوبا ليعرض مشروع القرار A/48/L.14/Rev.1.

السيد ريميريز دي استينوز بارفيلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **مرة أخرى، كانت كوبا تأمل لو أن الأسباب التي دعت الى النظر في هذا البند ومناقشته قد اختفت. ولكن الأمر ليس كذلك. فلا تزال حالة من أقدم حالات الظلم في التاريخ الحديث قائمة اليوم ضد كوبا. وما من شك من أن هذا الأمر يستحق الاهتمام هنا في الأمم المتحدة.**

قبل أقل من عام قررت الجمعية العامة في قرارها ١٩/٤٧ ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا لأكثر من ٣٠ عاما. وعندما قررت ذلك، فإنها أخذت في اعتبارها أن القوانين واللوائح التي سنتها الولايات المتحدة وطبقتها ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. ورأت أن هذه المسألة تعتبر عملا عدوانيا تقوم به دولة كبرى، اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا،

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عندما تكون نتيجة التصويت المسجل و/أو التصويت بنداء الأسماء متبوعة بنجمة يرجع الى مرفق المحضر.

Distr. GENERAL

A/48/PV.48
7 December 1993

ARABIC

93-87060(A)

ضد بلد صغير، وهو عمل يتعارض مع قواعد القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق المنظمة. كما أنها نوهت بما لهذه الإجراءات من وطأة شديدة على الشعب الكوبي.

وعلى الرغم من الإرادة الصريحة للمجتمع الدولي، فإن حكومة تلك الدولة الكبرى مضت مع ذلك في سن وتطبيق وتعزيز القوانين والتدابير المتصلة بالحصار التي رفضتها الجمعية العامة.

وخلال الأحد عشر شهرا الماضية، شهدنا إجراءات تشريعية وتنظيمية متسترة، وتشهير بل أعمالا قسرية وابتزازية، تتخذه ضد بلدان أخرى كجزء لا يتجزأ من خطة الأعمال العدوانية الواسعة التي تمارسها الولايات المتحدة ضد كوبا.

إن ما يسمى بقانون توريسلي - الذي أدانته بشدة الوفود التي اشتركت في المناقشة في العام الماضي، ورفضته عدة بلدان ومجموعات من البلدان في بيانات رسمية - لا يزال ساريا في النظام القانوني للولايات المتحدة، ويجري تطبيقه بالفعل وفقا لأحكام اللوائح الصادرة.

ومن المعروف تماما أن حكومة الولايات المتحدة أصدرت تعليمات في ٤ تموز/يوليه الى الوكالات الاتحادية بأن تنفذ كل التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية تمشيا مع ما يسمى بقانون توريسلي.

وتصف وثائق رسمية للجمعية العامة وضع كونغرس الولايات المتحدة لقانون جديد يجعل أحقية بلد ما في الحصول على المساعدة من الولايات المتحدة أمر يتوقف على وضع علاقاتها الاقتصادية مع كوبا، وذلك دون أي اعتبار للحقوق السيادية والمشروعة التي تقررها المعايير الدولية للبلدان. وهذا التوسع في تطبيق الحصار بما يتجاوز الحدود الإقليمية يتجلى في أحكام القانون الآذن بتقديم المعونة الخارجية لعام ١٩٩٣، الذي اعتمده مجلس النواب في ١٦ حزيران/يونيه من هذا العام.

وبهذه الإجراءات تتمادى حكومة واشنطن في توسيع مدى تجاوزها للحدود الإقليمية في تدابيرها الاقتصادية ضد كوبا، الأمر الذي يخل بسيادة بلدان أخرى، وبحق التمتع بحرية التجارية والملاحة المكفول بموجب القانون الدولي.

وقد أبلغ الوفد الكوبي عن عدد من الإجراءات المحددة التي توضح أن هذا الحصار تسبب في عرقلة معاملات اقتصادية هامة بين كوبا وبلدان أخرى. وتمنعنا ضرورة توخي الحذر من إفشاء كل المعلومات المتاحة. ومع ذلك، تؤكد المعلومات المعممة رسميا وبشكل غير رسمي أن هناك إجراءات كثيرة من هذا القبيل تنتهك المبادئ المستقرة للسيادة وحرية التجارة والملاحة، وتخالف أنظمة قانونية أخرى معترفا بها دوليا.

إن ما يجب رفضه وإدانته من جانب المجتمع الدولي ليس مجرد مضمون هذه السياسة وتجاوزها للحدود الإقليمية، بل أيضا آثارها على حياة الشعب الكوبي. ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن الوقوف موقفا سلميا تجاه هذه السياسة عندما يكون ما ينطوي عليه الأمر بقاء ومستقبل الملايين من الناس بما في ذلك الأطفال، الذي تتمثل جريمتهم الوحيدة في أنهم ولدوا في بلد صمم على أن يكون حرا ومستقلا وسيدا لمصيره.

لقد حاولت حكومة الولايات المتحدة أن تخلق انطباعا بأن ما يسمى بقانون توريسلي يخفف الحصار وآثاره على الشعب الكوبي. وكذبت علنا عندما أشارت الى وجود خصائص مزعومة في هذا القانون تيسر المساعدة الإنسانية وتخفف الجوانب الأخرى للحصار. ولكننا قدمنا الى الوفود أمثلة كافية تبين ما لقانون توريسلي من آثار اقتصادية واجتماعية تثبت عكس ذلك.

وهناك وثائق تبين المحاولات المستمرة من جانب الولايات المتحدة لمنع كوبا من شراء الأدوية الشحيحة في البلاد. والقيود التي تمنع الشركات الأمريكية من بيع أدوية الى كوبا لا تزال قائمة. وبالمثل، لا تزال هناك عقبات تمنع أي شركة في أي مكان في العالم من أن تبيع الى كوبا أدوية، أو مهمات أو إمدادات طبية تنطوي على مكونات، أو تكنولوجيا، أصلها من الولايات المتحدة.

وفي حزيران/يونيه الماضي، اعترف ممثلو حكومة الولايات المتحدة بأن تطبيق هذا الصك القانوني أدى الى زيادة تكلفة العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا بنسبة ١٥ في المائة.

ومن المفارقات العجيبة أنه كلما اشتدت حدة الرفض لهذا الحصار من جانب الحكومات، والرجال

والنساء، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعبر عن قطاعات بالغة التنوع من الفكر الإنساني، بما في ذلك قطاعات عريضة من المجتمع الأمريكي، زاد إصرار حكومة الولايات المتحدة على أن تواصل، في عزلة تامة، هذه السياسة التي عفا عليها الزمن ضد شعبنا.

وقد أوضح الأمين العام نفسه في تقريره A/48/448 أن أكثر من ١٢٠ منظمة غير حكومية كتبت الى الأمين العام تحث على إنهاء الحصار. هذا الى جانب عشرات الآلاف من الرسائل التي بعث بها أناس من كل أنحاء العالم يطالبون فيها بإنهاء الحصار.

ومن الواضح أن جعل الحصار الاقتصادي الذي يسبب المعاناة لنحو ١١ مليونا من البشر حجر زاوية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه كوبا، أمر يرفضه الناس. ولا توجد أية ذرائع، ولا يمكن أن تكون هناك أية أسباب تبرر هذه الجريمة أو تعفي المسؤولين عنها. ويتساءل المرء لماذا لا تسود هنا دواعي الحس السليم أو المبادرة أو الروح العملية.

وعبر السنين، استخدمت تبريرا للحصار حجج مختلفة كثيرة، بعضها يتعارض تماما مع المبادئ التي أدت الى مولد هذه المنظمة، وكثير منها يتناقض بعضه مع بعض. وقد تم تفنيد أو رفض كل هذه الحجج بلا استثناء المرة تلو الأخرى. وأمام المجتمع الدولي بشأن هذه القضية معلومات كافية لكي يستخلص الاستنتاجات التي يراها.

وقبل عام، استخدمت حكومة الولايات المتحدة أربع ذرائع في هذه الجمعية العامة في محاولة للدفاع عن موقفها.

أولا، ادعت أن الحصار هو رد على عمليات التأميم التي قامت بها كوبا منذ ٣٣ عاما. والتأميم إجراء طبقته بلدان أخرى كثيرة في العالم الثالث في سعيها من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي. والحقيقة هي أن الولايات المتحدة، بخلاف البلدان الأخرى التي تأثرت بالتأميم، رفضت قبول شروط التعويض التي عرضتها الحكومة الكوبية منذ عام ١٩٦٠ أو حتى التفاوض بشأنها.

ثانيا، زعمت الولايات المتحدة أن هذه مسألة يجب أن تعالج في إطار العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا الزعم. إن كل الذي يجري هو عدوان من جانب واحد تقوم به الولايات المتحدة، وهو عدوان يؤثر على العلاقات بين كوبا وبلدان أخرى، ويعرقل بالتالي التطور الطبيعي للعلاقات الدولية، ويحد من الحقوق المشروعة لبلدان أخرى، ويهدد سلم وأمن دولة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة.

ثالثا، أبرز أن الحصار إنما يطبق لجعل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في كوبا تسير على هوى الولايات المتحدة كما لو كان ذلك مسوغا مشروعا لاستخدام الجوع والبؤس وسيلة لخنق شعبنا، ومن المؤكد أنه لايوجد أي مبدأ قانوني أو معيار سياسي يمكن أن يبرر ذلك الهدف.

وأخيرا، ذكر وفد الولايات المتحدة أن المشاكل التي تواجه كوبا اليوم لها أسباب داخلية لا علاقة لها بالحصار ولكن لدى جميع الوفود معلومات كافية ليدركوا ما يتكلفه الاقتصاد الكوبي والمجتمع الكوبي نتيجة للحصار. ولقد ثبت أنه لم ينج أي جانب اقتصادي أو اجتماعي من حياتنا من نتائج الحصار، وهذا هو على كل حال الهدف المعلن.

وبالاضافة إلى الحصار، تواجه كوبا تحديات أخرى في كفاحها من أجل التنمية. فإن البتر المفاجئ المفجع لروابط كوبا الاقتصادية الأجنبية التقليدية، والحاجة إلى إجراء تغييرات لتمكين كوبا من الدخول في اقتصاد عالمي متغير وغير منصف، والتخلف في حد ذاته - كل هذه عوامل تضاف إلى الصعوبات التي يواجهها بلدي. ولكن من بين جميع تلك العوامل، فإن العامل الوحيد الذي يرجع استمراره إلى مشيئة حكومة أخرى، هدفها المعلن هو الاضرار بنا، والعامل الوحيد الذي يمكن أن يختفي من الوجود تماما باتخاذ قرار سياسي، هو الحصار الاقتصادي.

إذا كانت سلطات الولايات المتحدة على يقين من أن مشاكلنا إنما هي مشاكل داخلية نشأت وتأصلت في بلادنا فلماذا تستمر في فرض الحصار بل وتعمل على تعزيزه؟ دعوا إرادة المجتمع الدولي تسود. يجب أن يرفع الحصار. اتركوا كوبا تتطور من تلقاء ذاتها وفي ظلال السلم عملا بنفس القواعد وفي ظل نفس حرية التصرف التي تتمتع بها أي دولة أخرى.

لقد اتخذت كوبا القرار السيادي بأن تضطلع بتغييرات واسعة وعميقة ينفتح بها اقتصادنا بغية إعادة ادخاله بصورة كاملة في السوق الدولية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي هذه العملية نحن

نحتفظ، وسنواصل الاحتفاظ، باستقلال بلادنا وبالانجازات الاجتماعية العديدة التي تحققت منذ عام ١٩٥٩.

يأمل شعبي أن تتحقق طموحاته دون ضغط أو ابتزاز لنضمن مستقبل بلادنا بما في ذلك اقامة علاقات طبيعية مع جميع الدول دون استثناء. لذلك فإن ازالة العقبة الرئيسية أمام هذه العملية أمر يكتسي أهمية حاسمة.

ونأمل أن يؤدي القرار الجديد للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع إلى زيادة الوعي بما تنطوي عليه السياسة الراهنة من إجحاف بكوبا، وأن يساعد على إنهائها. فغدا يمكن أن تستخدم هذه السياسة أداة قسر ضد أي دولة صغيرة متخلفة أخرى.

ولذلك قدمنا مشروع قرار يعزز المبادئ التي تعترف بها جميع الدول الممثلة هنا. ويرد مشروع القرار في الوثيقة A/48/L.14/Rev.1 الذي يشرفنا أن نتولى عرضه والذي عمم حسب الأصول بجميع اللغات الرسمية للمنظمة ونحن نثق في أن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار.

ويعرف الجميع الطبيعة الخاصة لنظرنا في هذا البند وليس سرا أن الضغط قد مورس على حكومات ذات سيادة حتى لا تصوت مؤيدة لهذه القضية الواضحة العدالة تماما.

إن القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة اليوم قرار جوهري يمس الأمم المتحدة في الصميم، لأنه يتناول المبادئ التي تقوم عليها المنظمة. وهو قرار له أهمية حيوية للبشرية لأنه يرتبط ارتباطا لا ينفصم بحق أمة في الحياة وفي الاستقلال. وفي الوجود ذاته.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي أمينا مؤقتا للبلدان الايبيرية - الامريكية.

إن البلدان الأيبيرية - الأمريكية الـ ٢١ لديها تقليد طويل الأمد يتمثل في احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي، وسيادة الدول وتلك هي المبادئ التي توجه البلدان الأيبيرية - الأمريكية عند نظرها في مشروع القرار المقدم تحت البند ٣٠ من جدول الأعمال. إن بعض العناصر التي يتضمنها تشريع وطني أخير تنطوي على تجاوز للحدود الاقليمية مما يثير قلقنا العميق، وهذا القلق نابع بصفة أساسية من القيود المفروضة فيه على المبادئ الأساسية لحرية التجارة والملاحة، وهي مبادئ واردة بوضوح في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

لقد أرفق نص الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية الثالث الذي ضم روساء الدول والحكومات في مدينة سلفادور بالبرازيل في يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ بالوثيقة A/48/291. ويبين هذا النص التزام البلدان الأيبيرية - الأمريكية ببناء مجتمع يسود فيه التعاون بدلا من المواجهة. وفي تلك الوثيقة يحيط رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية - الأمريكية علما:

> "بالقرارات المتخذة مؤخرا في المحافل الدولية بشأن ضرورة الكف عن القيام من جانب واحد بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية من قبل دولة ما ضد دولة أخرى لأسباب سياسية". (A/48/291، المرفق، الفقرة ٦٨).

لقد أيدت البلدان الأيبيرية - الأمريكية باستمرار اقامة مناخ يؤدي إلى التغلب على الاختلافات. ويحدونا أمل مخلص في أن يسود الاتجاه الدولي الراهن صوب الحوار والتفاهم والتعاون، على الخلافات الطويلة الأمد. ولاشك أن مناخ الاحترام المتبادل والالتزام التام بقواعد القانون الدولي، مناخ من شأنه أن يعزز السلم والوئام بين الأمم.

السيد تييو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
إن المعايير التي توجه الأنشطة الدولية للمكسيك والقيمة التي نعلقها عليها أمور لا يمكن فهمها إلا في سياق تجربتنا التاريخية كأمة. إن الكفاح من أجل تحقيق استقلالنا وتدعيمه والدفاع عنه جعلنا نولي أهمية كبرى للسيادة.

لقد كنا ولا نزال أمة تكرس جهودها لتعميق وتوسيع روابط الصداقة والتعاون مع جميع شعوب العالم. ونحن نثق في أن الحوار والعمل المنسق والتسوية السياسية التفاوضية، هي أفضل الوسائل لتحقيق التفاهم. إن المساواة القانونية بين الدول وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الحقوق السيادية هي المبادئ الرئيسية للتعايش الدولي التي لا تزال صالحة تماما.

كذلك فإن مبادئ القانون الدولي هي الدعائم الأساسية لميثاق منظمة الأمم المتحدة، التي هي منظمة جاءت نتيجة للرغبة الجماعية المشروعة لوضع العلاقات الدولية في إطار من العقلانية والنظام والشرعية. إن حكم القانون هو الأساس الذي يحكم التعايش بين الأمم.

مثلما هو الحال بالنسبة لكل الأمم فإن لكوبا وشعبها وحدهما أن يقررا الطرق التي يسلكانها لبلوغ أحوال إنمائية أرقى وأفضل. ونحن نقدر المحاولات التي تبذل تحديث طرق عملهما وهياكلهما بهدف دمجهما في التيارات الجديدة في الاقتصاد العالمي. وفي نفس الوقت، لسنا غافلين عن المصاعب المتزايدة التي يواجهها الشعب الكوبي في المجالين الصحي والغذائي أو غير عابئين بها.

وحتى وسط التناقضات وأوجه عدم اليقين التي لا حد لها، هناك جو جديد من التفهم يشق طريقه إلى الوجود إثر إنتهاء الحرب الباردة. وثمة اتفاقات كانت أبعد من الخيال يوما ما أصبحت تتحقق الآن وتختم بمصافحة. هذا هو الطريق الذي يجب أن نقطع على أنفسنا عهدا بأن نتبعه.

إن التقيد بالقانون الدولي هو الطريق الوحيد لضمان التعايش السلمي فيما بين البلدان. فمراعاة المبادئ المقبولة على المستوى المتعدد الأطراف أمر يكسب العلاقات بين الدول اليقين، كما يوفر للسلم والتعايش أفضل إطار ممكن للتطور والنمو.

لهذه الأسباب، ستصوت حكومتي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.14/Rev.1.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اعتمدت هذه الجمعية العامة القرار ١٩/٤٧، بشأن رفع الحصار المالي والتجاري والإقتصادي المفروض على جمهورية كوبا. وبعد إعتماد القرار، أعلنت أكثر من ٣٠ دولة ذات سيادة، رسميا، أنها لم تتخذ تدابير تشريعية أو تنظيمية من النوع الوارد ذكره في القرار. وقد أثارت شرعية القضية آمالا عريضة بأن القرار سينفذ على وجه كامل من جانب كل الدول الأعضاء في منظمتنا. ومع ذلك يؤسف وفدي أيما أسف أن الحصار المفروض على جمهورية كوبا قد عزز هذا العام.

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن الحصار يؤثر تأثيرا ملحوظا على المستوى المعيشي للأغلبية العظمى من سكان كوبا، وأنه قبل كل شيء، إجراء لن يسهم بأي حال في الجهود التي يبذلها شعب كوبا من أجل دمج بلده على نحو أكمل في الهياكل الاقتصادية الدولية. وبلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفاء منها لإلتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسن أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع الوارد ذكره في مشروع القرار A/48/L.14. ونرى أن هذه التدابير تشكل إعتداء على سيادة الدول الأخرى وعلى حرية التجارة والملاحة.

وفي هذه الحقبة الجديدة، التي تسود فيها روح التعاون بين الدول، فإن أقل ما يقال هو إن الفطنة تقتضي من البلدين المعنيين، أن يدخلا في مفاوضات تقوم على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل حتى يحسما على نحو سلمي خلافاتهما التي ترجع لأكثر من ٣٠ سنة مضت. وهذا الحوار، الذي ندعو إليه بجدية، لن يكون مسايرا للاتجاه السائد في العالم اليوم فحسب، بل إنه سيكون ملبيا كذلك لرغبات الشعبين.

ويأمل وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أملا صادقا في أن يتم حسم هذه القضية على نحو سريع ومنصف ومشرف، تراعى فيه على النحو اللازم المصالح المشروعة للشعبين ومصلحة السلم العالمي والاقليمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
مالم تكن هناك معارضة، اقترح أن تقفل الآن قائمة المتكلمين في المناقشة في إطار هذا البند.

تقرر ذلك.

السيد نغو كوانغ اكسوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
نيابة عن وفدي، أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على التقرير (A/48/448 و Add.1) الذي تقدم به عملا بالقرار ١٩/٤٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والأربعين بشأن بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وفي إطار مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، يود وفد فييت نام أولا: أن يعيد التأكيد على أن سياسة فييت نام الخارجية ما برحت تهتدي دائما بالمبادئ الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وهي: إحترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية؛ واحترام حق تقرير المصير، بما في ذلك حق اختيار الطريق إلى التنمية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ والإدارة السياسية لتسوية النزاعات عن طريق المفاوضات السلمية.

ثانيا: نود أن نعرب عن قلقنا العميق إذ نرى بلدا يفرض إرادته على بلد آخر. ويرى وفدي، أن فرض الإرادة هذا لا يعرض العلاقات بين الدول إلى الخطر فحسب، بل أنه يتعارض أيضا مع روح الحقبة الجديدة في العالم التي ينبغي أن تعم فيها التنمية، والمساواة، والعدل، والسلم، والديمقراطية.

فإن إنتهاء الحرب الباردة، وتلاشي المواجهة بين الشرق والغرب، والاتجاه القوي صوب تعميم الديمقراطية داخل الدول وفيما بينها أمور قد فتحت الباب أمام آمال جديدة في العيش في سلام وفي تحقق التفاهم المتبادل والتعاون بين الأمم.

هذا المناخ السياسي الدولي الجديد يقوي العزم على استخدام المفاوضات السلمية لإيجاد حلول للصراعات العسكرية الملحة وللخلافات والنزاعات الموروثة عن الماضي. وقد تم إحراز نجاح كبير في بعض المناطق. ونرى أنه يمكن تطبيق نفس النهج عند البحث عن حل معقول وعادل لمسألة العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. إن استئناف الحوار بين هذين البلدين يمكن أن ييسر حسم المشاكل المعلقة بما يتفق ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويعتقد وفد فييت نام أنه ليس من الصواب أن تظل العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة دون تطبيع بعد أكثر من ٣٠ عاما. ومن المؤسف بقدر أكبر أن هذه العلاقات تتعرض الآن لقيود تجارية جديدة. وتؤثر هذه القيود على مصالح كوبا، بالاضافة الى مصالح عدد من البلدان الأخرى، كما ذكر الأمين العام في تقريره. وقد أعربت بلدان كثيرة، بأساليب متنوعة، عن قلقها إزاء الآثار السيئة التي تترتب على مصالحها التجارية من جراء قانون الولايات المتحدة المسمى بقانون الديمقراطية الكوبية.

ومن هذا المنطلق، أصدر المجتمع الدولي نداءات متكررة في هذا الصدد. وحركة عدم الانحياز، التي تنتمي اليها فييت نام، أكدت مرارا وتكرارا في اجتماعاتها العديدة، أنه من غير المقبول أن يجري اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات بين الدول أو أن تطبق قوانين وتدابير تتجاوز آثارها حدود الدول التي اعتمدتها. إن القمة العاشرة للحركة، التي عقدت في جاكرتا في عام ١٩٩٢ توجهت بنداء للولايات المتحدة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وحثت الدولتين على الدخول في مفاوضات لحسم النزاع بينهما.

وختاما، أود أن أعرب عن اقتناعنا الجازم بأن هذه المناقشة اليوم، ومشروع القرار الذي عرضته كوبا لتنظر فيه الجمعية، إنما يعبران عن مصالح جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن بلدان عدم الانحياز.

إننا نلاحظ بقلق عميق الاختلافات المستمرة لفترة تزيد عن ثلاثة عقود بين كوبا والولايات المتحدة. وقد ازداد التدهور في العلاقات بينهما منذ العام الماضي نظرا لسن تشريع وطني تتجاوز أبعاده الحدود الاقليمية. وبالتالي، تواجه كوبا أزمة اقتصادية ذات حجم لم يسبق له مثيل.

وفيما كان الاقتصاد الكوبي يترنح تحت وطأة التغيرات الأساسية التي اجتاحت أوروبا الشرقية والآثار الشديدة لقطع المعونة عنه، أدى العداء الذي لا يلين الى تصاعد التوتر في المنطقة. ومما يزيد من تفاقم الحالة فرض حظر على التجارة يهدف بصورة انفرادية الى تقييد العلاقات الاقتصادية والتجارية تقييدا يضر بمصالح كثير من الدول الأعضاء. لقد أثرت التدابير الاقتصادية التأديبية تأثيرا عميقا على ظروف معيشة شعب كوبا وأعاقت إعاقة شديدة جهوده الانمائية. ونحن نخشى مما يؤدي اليه الاستمرار في ممارسة الضغط وفرض العزلة من عواقب قد تكون وخيمة.

وفي إطار الترابط بين الأمم والصلات القائمة بين مختلف القضايا، يصبح تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية أمرا لا غنى عنه في الوقت الحالي. ونحن

نشارك الرأي الذي يتردد على نطاق واسع والقائل بأنه في فترة ما بعد الحرب الباردة، يجب ألا تحرم أية دولة من فرصة المشاركة بحرية ودون عائق في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول. إن إقامة حواجز في هذا المجال أمر يتناقض مع هدف إنشاء نظام دولي عادل جديد يستهدف السلم المستقر والأمن المشترك والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

ونشعر بارتياح إذ نعلم من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/48/448 و Add.1 أن كثيرا من الدول الأعضاء امتنعت عن إصدار قوانين أو اتخاذ تدابير تعزز الحظر المشار اليه أو توسع من نطاقه.

إن العلاقات الكوبية - الأمريكية تقتضي اتباع نهج جديد يراعى فيه التحول الجذري الذي حدث في المسرح العالمي، بما فيه منطقة أمريكا اللاتينية التي نشهد فيها نهاية للصراع وتعزيزا للأمن وتطورا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وفي هذا الصدد، فإن الغاء القانون الذي اعتمد في العام الماضي أمر سييسر إعادة دمج كوبا في الحياة الاقتصادية الاقليمية والدولية، مما يؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الاستقرار في المنطقة. كما أنه سيتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وسيادة الدول. وفي هذا المنعطف، لا يمكننا أن نغض الطرف عن هذه المفاهيم والقواعد.

ونأمل أن يكون تجدد النظر في هذا البند والتأييد العريض لمشروع القرار خلال هذه الدورة، حافزين للطرفين المعنيين على حسم هذه القضية بالحوار والتفاوض مما يشجع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مناخ يسوده السلم والاستقرار.

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية):
إن الحصار الاقتصادي وغيره من الاجراءات القسرية التي تفرضها بعض الدول على دول أخرى، هي أحد عوامل التوتر في العلاقات الدولية، علاوة على أنها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن ذلك القرارات ١٩٧/٣٨ و ٢١٠/٣٩ و ١٨٥/٤٠ و ٢١٥/٤٤ و ٢١٠/٤٦، التي طالبت الجمعية العامة بموجبها من جميع الدول أن تمتنع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر أو غيرها من الجزاءات الاقتصادية أو بفرض قيود على البلدان النامية باعتبار أن ذلك يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، ويخالف التعهدات المتفق عليها على نحو ثنائي أو متعدد الأطراف.

وقد نصت المادة ٣٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين على أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير، اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر، للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. وفي هذا السياق، طالب الاجتماع الوزاري السابع عشر لمجموعة الـ ٧٧ خلال اجتماعه هنا في نيويورك في الشهر الماضي بالتوقف عن التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية واعتمادها وسيلة لفرض إرادة دولة على دولة أخرى بالقوة.

إن القرار ١٩/٤٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الماضية ينطلق من هذا التوافق العالمي الذي يبرز بوضوح رفض المجتمع الدولي انتهاج الأسلوب القسري في التعامل بين الدول، ويعبر عن إرادة واضحة في أن تسعى الدول الى حل خلافاتها والتعامل في علاقاتها وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونصوص القانون الدولي. لقد حث القرار ١٩/٤٧ الدول التي توجد لديها قوانين أو تدابير من ذلك القبيل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإبطالها أو إلغائها. وباعتماد هذا القرار تعزز الأمل في أن يهيئ ذلك الفرص للبدء في تدابير من شأنها وقف العمل باجراءات الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرض على كوبا. لقد مر عام كامل على اعتماد هذا القرار والمعلومات المتاحة تعطي الانطباع بأنه لم يتخذ أي إجراء بصدد الاستجابة لما طالب به، بل أن هذه المعلومات تؤكد أن سياسة الضغوط والحصار والمقاطعة مازالت مستمرة، وهناك إصرار على تطبيقها بشكل أكثر صرامة. وقد أكد ذلك وزير خارجية كوبا حين أشار في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة يوم ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ الى أن بلاده تواجه المزيد من الضغوط، وأن الأشهر القليلة الماضية شهدت محاولات لا تهدف الى المحافظة على الحصار القائم، بل العمل على تشديده.

إن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرض على كوبا منذ ما يزيد على ثلاثين عاما كانت له آثار وخيمة على الشعب الكوبي. وكما ورد في الوثيقة A/48/463 فقد كانت للحصار عواقب خطيرة على التنمية الاقتصادية، ولا سيما في مستوى معيشة السكان. ووفد بلادي يقدر جيدا ما سينجم من أعباء أخرى نتيجة هذا الحصار لأننا في ليبيا نعاني من تدابير مماثلة فرضت علينا منذ ما يقارب عقدا من الزمن، ومازالت مستمرة حتى الآن، وضاعفت من آثارها الضارة العقوبات المفروضة على الشعب الليبي

بمقتضى قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) لأسباب لا تتناسب والخلاف القانوني بين الجماهيرية العربية الليبية والدول الثلاث.

إن احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتعزيز أسلوب الحوار والابتعاد عن المواجهة وتشجيع الدول على حل خلافاتها بالطرق السلمية وفقا للأعراف والمواثيق الدولية هي المرتكزات الكفيلة بإقامة مجتمع دولي يسوده العدل والمساواة والإنصاف. إن بلادي يرى أن هذه التوجهات التي تتعزز نتيجة المتغيرات الدولية، يجب أن تشمل كافة جوانب العلاقات الدولية، بما يؤدي الى التوقف عن الضغوط السياسية والاقتصادية، وإنهاء كافة الاجراءات القسرية المفروضة على كوبا أو على غيرها من الدول لأسباب سياسية. واستجابة الدول المعنية لذلك ستساعد ليس فحسب على تحقيق نمو اقتصادي دولي شامل، بل ستدعم أسس قواعد تعاون دولي بناء، وإقامة علاقات صداقة من شأنها تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وإشاعة روح الثقة والطمأنينة والتعاون بين كافة شعوب العالم.

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي في البداية أن أضم صوت وفد بلادي الى ما ورد في البيان الذي أدلى به منذ وقت قصير ممثل اندونيسيا وهو يتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي ملاحظاتي الاضافية أود أن أبدا بالإعراب عن تقدير وفد بلادي لتقرير الأمين العام (A/48/448 و Add.1) المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي يتضمن ردود الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧، إن التقرير مطمئن ومثبط للهمة على حد سواء. فمن بين الردود التي يبلغ عددها ٣٣ ردا المستنسخة في التقرير ليس هناك رد واحد يفيد الامتثال للقانون الخلافي الذي يفرض حظرا ظالما على كوبا ويسعى الى مد نطاق تطبيق قوانين الولايات المتحدة الوطنية الى بلدان ثالثة. وهذا أمر مطمئن، وينبغي للجمعية العامة أن ترحب بهذه النتيجة الايجابية لجهود الأمين العام لتنفيذ القرار.

ومع هذا، فإن التقرير يتضمن أيضا أنباء مخيبة للآمال. فالأمر لم يقتصر على مجرد تجاهل النداء الموجه الى الدول الأعضاء بالامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المفروض على كوبا بل بلغ استحداث قوانين وتدابير جديدة. فمنذ اتخاذ القرار مدد نطاق الحظر ليشمل النقل بالسفن. كما أن تدابير أخرى لتعزيز الحظر اتخذت على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي أيضا. وبعبارة أخرى، فإن الحظر وسع نطاقه وأحكم وكثف على كل المستويات.

ويكشف التقرير أيضا عن محاولات للتأثير على بلدان ومؤسسات دولية بمختلف الطرق - بما في ذلك الاقناع والتخويف - لانتهاك أحكام قرار الجمعية العامة ١٩/٤٧. وباختصار، يبدو أنه بذلت كل الجهود حتى تدفع البلدان الثالثة الثمن غاليا عن تعاونها الاقتصادي والتجاري مع كوبا.

إن إدراج الأدوية والمعدات الطبية والمعونة الإنسانية ضمن الحظر أمر من الصعب أن يفهم بشكل خاص. واذا كان لا يوجد مبرر لهذا الحظر بأكمله أصلا فما القول في إدراج بنود على قائمته من البنود التي لا بد وأن تستثنى حتى في أي إجراء يتخذ وفقا للفصل السابع من الميثاق ضد أخطر النظم وأشدها تمردا؟

إن التأييد الساحق الذي منح لقرار الجمعية العامة ١٩/٤٧ كان رفضا مدويا واضحا من جانب المجتمع الدولي للحظر المفروض على كوبا، وللضغوط التي تمارس على بلدان ثالثة لوقف التعاون مع كوبا. وكما أوضح وفد بلادي في بيانه بشأن هذا البند من جدول الأعمال في العام الماضي، فإن الحظر يشكل انتهاكا لأحكام الفقرة ٢ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها.

ويجب الآن إضافة القرار ١٩/٤٧ إلى قائمة قرارات الجمعية العامة التي ينتهكها الحظر، والتي استشهد بها وفدي في بيانه في العام الماضي. إن أية دولة لها أن تختار البلدان التي تتاجر معها أو لا تتاجر معها. فهذا من حقها، وهو ليس محل نزاع. ولكن لا يحق لبلد أن يمنع البلدان الأخرى من الانخراط في علاقات اقتصادية وتجارية مشروعة مع بلدان لا تعجبه. والتصرف خلافا لذلك هو انتهاك للقانون الدولي الذي يحكم سير العلاقات بين الدول.

وكما أكد العديد من الوفود في المناقشة بشأن هذا البند في العام الماضي، وكما كرر العديدون في هذه المناقشة، لا تزال المفاوضات هي السبيل المنطقي الوحيد لحسم الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا.

ووفدي يدرك أن كوبا ما برحت دوما تعرب عن استعدادها للاجتماع مع الولايات المتحدة لمناقشة هذه الخلافات. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأردد المناشدة الموجهة إلى الولايات المتحدة - والتي تقدمت بها في الجمعية العامة وفود من بينها ناميبيا وبربادوس وغيانا - باستجماع الإرادة السياسية اللازمة للشروع في عقد مفاوضات مع كوبا، أو الموافقة على عقدها. لقد اقتضى الحال أن النرويج تفعل ما كان يبدو مستحيلا للجمع بين الفلسطينيين والاسرائيليين على طاولة المفاوضات. ونحن بحاجة إلى نرويج أخرى لتجمع بين الولايات المتحدة وكوبا على طاولة المفاوضات.

في فترة ما بعد الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة في طليعة الحملة الدولية للحل السلمي للنزاعات عن طريق الحوار والمفاوضات. ومن واجبنا الآن هنا في الأمم المتحدة أن نرفع المرآة في وجه الولايات المتحدة. ووفدي يعتبر هذه المناقشة ومشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده - A/48/L.14/Rev.1، والذي نؤيده تماما - بمثابة المرآة التي ستمكن الولايات المتحدة من النظر بتعمق إلى سياسة لا تؤدي إلا إلى إثارة عداء الصديق والخصم على حد سواء، وانتهاج السبيل المنطقي الوحيد للخروج من هذه المعضلة، ألا وهو المفاوضات.

السيد باك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
منذ عام مضى ناقشنا نفس البند الذي ننظر فيه الآن، واعتمدنا قرارا، على أمل أن يحسم هذا الموضوع وفقا لتوقعات المجتمع الدولي. ولكن حتى هذا التاريخ لم تتخذ الولايات المتحدة التدابير اللازمة لتنفيذ القرار - وهي نقطة أثارها اليوم عدد من الممثلين.

إن الحظر المستمر المفروض على الشعب الكوبي يخلق صعوبات اقتصادية هائلة، ويفرض قيودا خطيرة على تنمية كوبا الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن للمجتمع الدولي ببساطة أن يتجاهل الصعوبات الاقتصادية والخسارة المادية المفروضة على كوبا، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، من جراء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته عليها الولايات المتحدة، وهي دولة عضو أخرى.

وكما هو معروف تماما، ما برحت الولايات المتحدة طوال الأعوام الثلاثين الماضية تضغط على كوبا بغية إجبار ذلك البلد على قبول نظامها السياسي والاقتصادي عن طريق فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي عليه. وكما يبين التاريخ، لا يمكن لأحد أن يبرر قيام دولة كبرى بفرض حظر اقتصادي على بلد صغير، بغض النظر عن نطاق هذا الحظر أو أسلوبه.

إن قانون تورشيلي، الذي سنته الولايات المتحدة منذ عامين في جهدها الرامي إلى زيادة تشديد الحظر الاقتصادي على كوبا، يرمي إلى فرض إرادة الولايات المتحدة على البلدان الأخرى. واعتماده يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على تطوير العلاقات الودية بين الدول، على أساس احترام مبادئ المساواة والسيادة، والقانون الدولي الذي يكرس حرية التجارة والملاحة. ويرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الأمم المتحدة ينبغي أن تولى ذلك القانون الانتباه الواجب، وأن تتخذ الخطوات اللازمة.

يتعين على جميع البلدان أن تضطلع بواجباتها بموجب الميثاق والقانون الدولي، وأن تحترم حق الدول الأعضاء في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية الخاصة، وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وفي هذا الصدد، يكرر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييده للوثيقة الختامية لاجتماع القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز، التي تطالب بإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إن الحرب الباردة وضعت أوزارها وأفسحت السبيل أمام عهد جديد تطور فيه الإنسانية التعاون الاقتصادي لخلق مجتمع عالمي جديد حر وسلمي يتجاوز الخلافات في الأفكار والأنظمة.

ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يطالب الولايات المتحدة، بصفتها عضوا في المجتمع الدولي، بأن تنهي الحظر الاقتصادي الذي فرضته على كوبا بغية عزل ذلك البلد سياسيا وخنقه اقتصاديا. كما نطالب الولايات المتحدة بأن تنفذ القرار ١٩/٤٧، وأن تتصرف وفقا للروح السائدة في هذا العصر.

السيد رحمن (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تؤيد ماليزيا تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل أندونيسيا، الذي تكلم بصفته ممثل رئيس حركة عدم الانحياز. إن ذلك البيان يجسد على النحو الواجب الموقف الذي اتخذه قادة حركة عدم الانحياز إزاء هذه المسألة في قمتهم المعقودة في جاكرتا في العام

الماضي.

وكما ذكر في المناقشة بشأن هذا الموضوع في العام الماضي، تعتقد ماليزيا أن المسألة يمكن أن تسوى على أفضل وجه فيما بين البلدين المعنيين. وفي الوقت ذاته، تسلم ماليزيا بحق كوبا في أن تستغيث بالأمم المتحدة، ولا سيما بشأن مسألة تتعلق بتطبيق قوانين تتجاوز نطاق الولاية الوطنية، وتمس المبادئ الجوهرية للقانون الدولي، وتتعارض مع عدد من قرارات الجمعية العامة المتخذة عبر السنين. وترى ماليزيا أن جعل القانون الدولي سائدا يجب أن يكون التزاما أساسيا من جانب جميع الأمم، بغض النظر عن حجمها أو حالة تطورها. ونحن جميعا ملتزمون، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، بتأييد المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

إن حدة المواجهة التي كانت قائمة بين كتلتين متعارضتين أيديولوجيا قد أخلت الطريق بنهاية الحرب الباردة، لحوار وتعاون متزايدين في مجرى العلاقات فيما بين الدول، وفي الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد تجلى هذا في إطار هذه الجمعية ذاتها، حيث يعتمد المزيد فالمزيد من القرارات بتوافق الآراء. والمشاكل القديمة التي كانت تبدو مستعصية أصبحت تشهد تطورات جذرية، تبعث على الأمل في السلم والاستقرار والتنمية. كل هذه الأمور قد عززت العلاقات الدولية على نحو متزايد في اتجاه التعاون وبعيدا عن المواجهة.

وستصوت ماليزيا لصالح مشروع القرار المعروض علينا، وذلك تمسكا بمبادئ القانوني الدولي وتعزيزا للعلاقات السلمية والودية فيما بين الأمم خلال هذه الفترة الهامة التي تتسم بالتغير في الشؤون العالمية.

ويراودنا الأمل الخالص في أن يؤدي اعتماد مشروع القرار هذا من جانب الجمعية العامة إلى تطورات تؤثر على نحو إيجابي على القضية التي نتناولها وأن يجلب في ركابه فوائد ملموسة للمنطقة بأكملها.

السيد بونس (أكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):

يقر وفدي ويؤيد ما قاله ممثل البرازيل، السفير ساردنبرغ، عندما تكلم بالنيابة عن المجموعة الأيبيرية الامريكية بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر.

إن بلدي يقيم سياسته الدولية على أساس تعزيز الاحترام الصارم للقانون الدولي. ونحن ندافع بغيرة عن المبادئ التي يقوم عليها، أي المبادئ التي تعزز العلاقات الودية والتقدمية فيما بين الشعوب. وبالتالي، إننا نكرر الإعلان عن معارضتنا لاستعمال الإجراءات القسرية في العلاقات فيما بين الدول، وموافقتنا على مشروع القرار المعروض علينا.

وبالإضافة إلى ذلك، تود إكوادور أن تسجل دعمها الذي لا لبس فيه لمبدأ تعزيز واحترام حقوق الإنسان، الذي هو مبدأ أساسي وارد في ميثاق المنظمة، وللالتزام الإقليمي بتأكيد الديمقراطية. ونعرب عن أملنا في أن يطبق نظام الحكم الديمقراطي على نطاق واسع في القريب العاجل في جميع أنحاء قارتنا.

السيد موبنغيوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تود زمبابوي أن تنضم بالكامل إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لأندونيسيا بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز.

لقد جلبت نهاية الحرب الباردة في ركابها انتهاء المواجهة اليديولوجية التي كانت طابعا مميزا للصراعات المسلحة في شتى أنحاء العالم. وقد شهدنا نتيجة لذلك تخفيف التوترات في الجنوب الافريقي، والشرق الأوسط وفي أماكن أخرى حول العالم، حيث كانت الجهود التي تبذل حاليا من أجل الحل السلمي للنزاعات من الأمور التي لا يمكن أن تخطر على بال قبل بضع سنوات ليس إلا.

وحيث أن العلاقة الحالية فيما بين كوبا والولايات المتحدة تستمد جذورها من مواجهة الحرب الباردة، فإن المجتمع الدولي كان يأمل أن يكون لانتهاء الحرب الباردة أثر إيجابي أكبر على هذه العلاقة.

إن التدابير الاقتصادية العالمية ضد أية دولة لا يجوز فرضها إلا بمقتضى إجراء إنفاذي دولي مشترك عن طريق الأمم المتحدة. وفي غياب هذا الاجراء الإنفاذي، فإن جميع البلدان يجب أن تكون حرة في الاضطلاع بمعاملاتها الاقتصادية والتجارية والمالية دون عائق.

إن زمبابوي، بالإضافة إلى هذه الأحكام الهامة في القانون الدولي، تشعر بالانشغال بصفة خاصة للأثر المدمر الذي يحدثه الحظر الاقتصادي المفروض على

كوبا على الحالة الإنسانية في ذلك البلد. إن من يعانون أساسا، كما هو الحال دائما في مثل هذه الحالات، هم أضعف المجموعات، مثل الأطفال والنساء والمسنين.

وفي هذا المناخ الجديد السائد فيما بعد الحرب الباردة، حيث تخلي المواجهة على نحو متزايد الطريق إلى الحوار، نأمل أن يتم قريبا العثور على طريقة ما لحل القضية الحالية من خلال التفاوض والحوار.

السيد أبو الحسني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):

في يومنا هذا، لا تقوم العلاقات والترابط بين الدول على الالتزامات المقبولة بحرية فحسب، ولكن أيضا على مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما. إن مبدأي المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، يعتبران من المبادئ الأساسية في القانون الدولي التي تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية المعاصرة. وقد أكدت على ضرورة احترام هذه المبادئ صكوك دولية عديدة، مثل ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن استمرار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا، والذي يتسبب في خسائر مادية جسيمة وأضرار اقتصادية للشعب الكوبي وحكومته، أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي. ونلاحظ بأسف أنه منذ اعتماد القرار ١٩/٤٧، سنت وطبقت تدابير إضافية تستهدف تعزيز وتمديد نطاق الحظر الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

قبل بضعة أسابيع على وجه الضبط اتخذت هذه الهيئة بالاجماع قرارها الثاني بشأن تقرير الأمين العام المعنون " خطة للسلام"، والجمعية العامة في هذا القرار.

> "تذكر بأن لكل دولة الحق في أن تختار وتضع بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية". (القرار ١٢٠/٤٧ باء الجزء الخامس، الفقرة ٣)

وبينما يؤكد وفدي من جديد الحق المشروع لجميع الشعوب، يود أن يحث جميع الدول مرة أخرى على التمسك بالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة وبوجه أعم القانون الدولي. ويتعين على الأمم المتحدة، بوصفها أكبر منظمة عالمية، أن تبذل كل ما في وسعها لانهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بما يتفق مع ميثاق وقرارات الأمم المتحدة حتى تعزز حكم القانون في العلاقات الدولية.

وأخيرا، ينبغي التذكير بأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية قد جرى التأكيد عليها منذ نشوء الأمم المتحدة. ولتلبية هذه التوقعات، ينبغي أن تمتنع جميع البلدان عن السلوك الذي يتعارض بأي شكل من الأشكال مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ووفدي إذ يدرك الصعوبات التي تواجهها الأمة الكوبية نتيجة للحظر يود في هذا الظرف أن يقدم تأييده لأي خطوة قد ترغب الأمم المتحدة في اتخاذها فيما يتصل بالمسألة قيد النظر. وينبغي ألا يظل المجتمع الدولي ساكتا في الحالات التي تتعمد فيها أي دولة تقويض الاستقرار الاقتصادي أو السياسي لدولة أخرى أو أن تفرض عليها بنى اقتصادية أو سياسية محددة. ومن المؤكد أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن تحقيقهما عن طريق إضفاء المشروعية على الفكرة القائلة بأن القوة هي الحق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/48/L.14/Rev.1. وقبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وبأن الوفود ينبغي أن تدلي به من مقاعدها.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن معارضة الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء لأية تطبيقات لتشريعات وطنية تتجاوز حدود الدول ليست موضع تساؤل. وهذا هو ما دعانا دائما الى معارضة اجراءات الولايات المتحدة الرامية الى ادخال دول أخرى في تطبيق تدابير تجارية لا تندرج إلا في إطار السياسة الخارجية أو الأمنية للولايات المتحدة. ولهذا عارضنا مبادرات الولايات المتحدة التشريعية، بما في ذلك "قانون الديمقراطية الكوبية" التي تستهدف تشديد الحظر التجاري على كوبا عن طريق تطبيق

قوانين الولايات المتحدة على نحو يتجاوز حدود أراضيها. ونحن نعتقد أن مثل هذه التدابير تنتهك المبادئ العامة للقانون الدولي وتنتهك سيادة دول مستقلة.

ومع أننا نحبذ بقوة التحول السلمي الى الديمقراطية في كوبا، فلا يمكننا أن نقبل قيام الولايات المتحدة من جانب واحد بتقويض علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع أي بلد أيا كان. وترى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يجب النظر إليه أولا وأخيرا كمشكلة ثنائية بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة كوبا. وستأخذ الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء هذه المسائل بعين الاعتبار عندما تتخذ موقفا من مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ستراوس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيدنا في العام الماضي القرار ١٩/٤٧، لأنه لم يركز إلا على الجوانب التي تتجاوز حدود أراضي الدول فيما يتعلق بالحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ومن ثم فقد انطوى على مبادئ قانونية تعتقد كندا أنها يجب أن تكون موضع احترام.

وبينما يتعرض مشروع القرار الذي سنصوت عليه توا مرة أخرى لهذه المبادئ، فإن هناك عناصر إضافية تحمل على الاعتراض على الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة، وذلك ما لم تعلق عليه كندا أبدا. ولهذا السبب ستمتنع كندا عن التصويت. ولا يدل امتناعنا على ضعف معارضتنا للمحاولات غير السليمة لتأكيد السلطان القانوني بما يتجاوز أراضي الدولة.

السيد فان دونم "مبندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود وفدي، بالنيابة عن حكومتي، الانضمام الى المتكلمين السابقين في الكلام عن البند قيد المناقشة المتعلق بثلاثة عقود من الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

إن نهاية الحرب الباردة تشكل بالنسبة الى جميع الشعوب سببا للأمل في أن يتسم المناخ الجديد السائد في العلاقات الدولية بالانفراج والتعاون والتنمية واحترام حق الشعوب في أن تختار مصائرها بحرية وقد أحبط هذا الأمل على نحو مستمر، بفعل عوامل تتعارض مع قواعد التعايش بين الشعوب، مثل فرض الولايات المتحدة لحظر اقتصادي ومالي على كوبا. إن فرض هذا الحظر مناف للقانون الدولي وللمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والمؤكدة على حاجة الأعضاء الى الامتناع عن اعتماد تدابير تعرقل العلاقات التجارية بين الدول.

وفي هذا الاطار أيد بلدي في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة اتخاذ القرار ١٩/٤٧ الذي أتخذ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يشير بوضوح الى رفض المجتمع الدولي لهذا الحظر. وإن إصدار ما يسمى بقانون تورشيللي، الذي يستهدف تشديد الحظر وجعل البلدان الأخرى تفرضه أيضا، لا يشكل تدخلا في سيادة بلدان أخرى فقط ولكن يشكل أيضا تدخلا في حرية الملاحة والتجارة الدولية الحرة.

وقد علمت حكومتي بمزيد القلق أنه في عام ١٩٩٣، اتخذت تدابير أخرى بغية إنفاذ الحظر بطابعة الذي يتجاوز أراضي الدولة. وهذا الحظر الذي استمر طوال من ٣٠ سنة وتسبب في خسائر تربو على ٤٠ بليونا من الدولارات كانت له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، كما أدى الى تردي الأحوال المعيشية لشعبها على نحو متزايد، مما يحرمه بالتدريج من وسائل العيش الأساسية.

وهذا الحظر له مضاعفات وخيمة للغاية على حياة سكان كوبا. فقد أجبر الحظر كوبا على أن تبحث عن شركاء تجاريين في أماكن أخرى من العالم وعن أسواق جديدة تصدر إليها منتجاتها، مما كبدها مبالغ باهظة في مجال الترويج التجاري وكلفة المبيعات وصلت الى بلايين الدولارات الأمريكية. وكمثال آخر على ما سببته زيادة الواردات من الخارج من معاناة لكوبا تذكر البواخر الأجنبية التي تقوم بنقل البضائع من كوبا وإليها. فزيادة كلفة النقل والشحن والتأمين قد بلغت ٢٠٧ ٦ ملايين من الدولارات وطبقا لما تلقيناه من تقديرات، نتيجة لهذه الحالة المضطربة وصلت مديونية كوبا الخارجية الى ما يقدر بـ ٧٠ بليونا من الدولارات. وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وحده تدفع كوبا ١١٢ مليونا من الدولارات.

هذه على وجه الضبط بعض أمثلة على الحالة الصعبة التي يعاني منها شعب كوبا. وغني عن البيان أن هذه الحالة المالية في مجملها تؤثر تأثيرا خطيرا على تنمية اقتصاد كوبا وبصفة خاصة على شعب كوبا ومستوى معيشته. إننا لن نتعرض لأوجه النقص في

المؤن الناشئ عن الحصار، وهو النقص الذي يؤثر في أشد المجالات أهمية، وهي مجالات الرعاية الصحية والأدوية والغذاء والمعدات الطبية وغير الطبية ونقل التكنولوجيا وإمدادات الموارد والسلع الأساسية.

أود أن أذكر بكلمات السيد بن غوريراب وزير خارجية جمهورية ناميبيا عندما قال للجمعية العامة خلال الدورة الحالية أن الوقت قد حان لحسم الصراع القائم بين الولايات المتحدة وكوبا ولإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

لذلك يؤيد وفدي مشروع القرار الداعي الى رفع الحصـــار ويأمل أنه عن طريق الحوار الصريح المفتوح الذي يقوم على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة سيكون من الممكن التوصل الى حل لهذا الصراع الطويل بين الدولتين.

السيـــد تشـــن جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

إن نهاية الحرب الباردة أدت الى زيادة الطموحات المتحمسة لشعوب العالم الى السلم العالمي وعززت مطالبتها الملحة بإنشاء نظام دولي جديد. ولكن توجد في الوقت نفسه أمثلة متكررة على استعمال سياسة القوة في العلاقات الدولية. والقمع الاقتصادي والتدخل ضد كوبا من بين هذه الأمثلة التي ندينها.

ما برحنا نعتقد أن من الحقوق السيادية لأي بلد أن يختار نظامه الاجتماعي وطريق التنمية اللذين يتفقان مع ظروفه الوطنية. وهذا حق لا يمكن لأي دولة أخرى أن تنتهكه.

ينبغي لجميع دول العالم أن تتعامل بعضها مع بعض على أساس المساواة والاحترام المتبادل، كما أن أي مشكلة تنشأ في العلاقات فيما بين الدول ينبغي أن تسوى عن طريق الحوار والتفاوض وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. إن محاولات الهيمنة التي ترمي الى أن يفرض أحد آراءه على الآخرين، وأن يتدخل في الشؤون التي تقع في نطاق السلطان الداخلي لبلدان أخرى وأن يمارس الضغط بطريقة متعمدة، أو يفرض حصارا وجزاءات اقتصادية على دول أخرى ذات سيادة، بموجب قوانينه الداخلية، لا تخدم مصالح أحد، وستزيد من تعقيد الأمور بدلا من المساعدة في تحقيق تسوية المشكلة المعنية.

إن القرار ١٩/٤٧ كرر ذكر مبادئ مثل المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بشتى أنواعه في الأمور الداخلية للبلدان الأخرى، وحرية التجارة والملاحة الدولية وطالب جميع البلدان بأن تفي بالتزاماتها وتعهداتها وبأن تحترم هذه المبادئ وبأن تحترم القانون الدولي. وهذا يبين الطموحات العادلة للمجتمع الدولي.

ونحن، شأننا في ذلك شأن دول أعضاء أخرى، نأمل أن تتخذ البلدان، التي تنفذ قوانين واعتمدت تدابير تتعارض مع تلك المبادئ، التدابير اللازمة لالغائها وأن تقوم بدلا من ذلك بأنشطة اقتصادية وتجارية عادية بين الدول.

في ضوء هذه الاعتبارات سيصوت وفد الصين مؤيدا مشروع القرار A/48/L.14/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.14/Rev.1.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، البرازيل، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، فرنسا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، مدغشقر، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، موناكو، ميانمار، ناميبيا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، أسبانيا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

الممتنعون: **انتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، بنغلاديش، بيلاروس، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، تشاد، كوت ديفوار، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، ألمانيا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفيا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، سري لانكا، سورينام، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة.**

المعارضون: **ألبانيا، اسرائيل، باراغواي، الولايات المتحدة.**

اعتمد مشروع القرار A/48/l.14/Rev.1 بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٥٧ عضوا عن التصويت (القرار ١٦/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم، وأذكر الوفود بأن تعليل التصويت محدد بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

صوت وفد فرنسا مؤيدا مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الآن. ويجب ألا يعتبر هذا التصويت بأي حال من الأحوال تأييدا للنظام السياسي في هافانا. ففرنسا تدين الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان في كوبا، حيث ترفض سلطاتها التغيرات الديمقراطية والتعددية على الرغم من الاعتراف بهذه القيم في جميع أنحاء القارة الأمريكية. وكوبا مسؤولة الى حد كبير، نتيجة لسياساتها الاقتصادية، عن الحالة الخطيرة التدهور في البلد، مما يؤدي الى المعاناة الشديدة لسكانه.

وتعتقد فرنسا، مثلها في ذلك مثل شركائها في المجموعة الأوروبية، أنه يجب على كوبا أن تحقق بالسرعة الممكنة انتقالا سلميا صوب الديمقراطية حتى يتمكن الشعب الكوبي من اختيار حكومته بكل ما له من سيادة. إلا أن فرنسا صوتت مؤيدة مشروع القرار لأننا نعتقد أنه يجب على الجميع أن يحترموا المبادئ العامة للقانون الدولي، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وسيادة الدول. والولايات المتحدة الامريكية، إذ تطبق تشريعا وطنيا بطريقة تتجاوز الحدود الوطنية، تنتهك هذه المبادئ. ولا يوجد ما يبرر إرغام المجتمع الدولي على تحمل عواقب قرارات انفرادية من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة.

السيد أوزفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

صوتت السويد مؤيدة مشروع القرار الذي اعتمد الآن. وكان الحافز على اتخاذ هذا القرار موقف الحكومة السويدية من الحالة المحددة لتشريع يطبق جزاءات تجارية على كوبا. وترى حكومة السويد أن هذا النوع من التشريع الذي يتضمن آثارا تتجاوز حدود الدول التي تسنه لا يتفق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتصويتنا لصالح هذا القرار ينبغي ألا يفسر بأنه تغاض عن حالة حقوق الانسان في كوبا، ولكننا لسنا مقتنعين بأن سياسة فرض الحظر على كوبا تؤدي الى تحقيق تحسينات في تلك الحالة. ولا تزال السويد تشعر بقلق عميق إزاء قيام حكومة كوبا بالانتهاك. المنتظم لبعض حقوق الإنسان الأساسية. ونحث بقوة حكومة كوبا على احترام التزاماتها الدولية في هذا الصدد وعلى التعاون مع المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة. وتعتزم السويد أن تعود الى هذه القضية في إطار البند المناسب في جدول الأعمال.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة مشروع القرار المعروض في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال. والولايات المتحدة لا تريد أكثر من أن ترى أبواب كوبا وقد فتحت على مصراعيها في وجه الحرية الاقتصادية والسياسية، وأن ترى أبواب سجونها مفتوحة تماما تطلق سراح المنشقين السياسيين، وأن ترى جميع مواطني كوبا أحرارا في التعبير عن أفكارهم دون الخوف من الانتقام. هذا هو أملنا وهدفنا، وهذا هو هدف الحظر الذي نفرضه. إن سياسة الحظر التي انتهجناها لم تتغير خلال أكثر من ٣٠ عاما لأن القمع في كوبا لم يتغير ونظرا لعدم تغير نظام القمع في كوبا، كان على الولايات المتحدة أن تعارض مشروع القرار هذا.

في العام الماضي، ذكر نظام كاسترو أن انتصاره أمام هذه الهيئة انتصار للثورة. وربما لم يقصد الأعضاء الذين صوتو مؤيدين مشروع القرار الكوبي في ذلك الحين أن يشوه تصويتهم وأن يفسر باعتباره تأييدا لدكتاتورية قمعية، ولكن هذا بالضبط هو ما صوره ذلك النظام. ومما يؤسف له أن إدعاء كوبا النصر أعطى النظام ذريعة لكي لا يتحرك صوب الديمقراطية.

إننا نستمر في فرض الحظر الاقتصادي الشامل على كوبا لنبقي على ممارسة الضغط على النظام لاستعادة الحرية والديمقراطية.فإذا كان لنا أن نغير سياستنا الآن، ماذا يأتي بعد ذلك؟ هل يمكن أن نتوقع أية تغيرات مناظرة في النظرة السياسية لكوبا؟ لقد ذكر نظام كاسترو مرارا أنه لا يعتزم التغيير وأن تلك هي إرادة شعب كوبا. ولكن كيف يمكن التعرف على إرادة الشعب في بلد لا يُسمح فيه بحرية التعبير، ويُسجن فيه المنشقون وغيرهم من "المناوئين للثورة"، ولا تجري فيه انتخابات حرة ولا تمارس فيه الصحافة الحرة؟.

تواصل الولايات المتحدة فرض الحظر لأننا نعتقد أن من حقنا السياسي والاقتصادي أن نستبعد الشركاء التجاريين الذين ينتهكون حقوق الانسان الأساسية ولا يظهرون إلا أقل قدر من الاحترام لكرامة الانسان وقيمة الفرد.

إن مواطنينا يعارضون القهر. فأمتنا تتألف من العديد من المهاجرين الذين فروا من البلدان التي ولدوا فيها بحثا عن الحرية والديمقراطية. إن هؤلاء المواطنين صلب بلدنا، إذ يمنحون أمتنا التنوع ويمنحون أمتنا القوة. ومن واجبنا أن ندافع عن المبادئ التي حدت بهؤلاء الناس الى القدوم الى شواطئنا.

كثير من مواطنينا ما زال لهم أقارب في كوبا. ونعلم منهم الأوضاع المزرية الناتجة عن السياسات الحكومية المفلسة. هؤلاء هم الناس الذين نريد أن نساعدهم. ونحن نستمر في الضغط على الحكومة ليصبحوا أحرارا في يوم ما. وفي نفس الوقت، نشجع مواطنينا على مساعدتهم بالتبرعات الانسانية المرخص بها ومنح الطعام والأدوية واللوازم الأخرى. ونشجع شعبنا على الاتصال بشعب كوبا ونسعى، لهذا الهدف، الى تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزيرة.

لهذه الأسباب لم تتمكن الولايات المتحدة من التصويت لصالح مشروع القرار.

السيد فوكو شيما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

طلبت الكلمة لأسجل موقف اليابان عندما امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.14/Rev.1.

كما وضحت اليابان في العام الماضي، فإنه تساورها بعض الشكوك فيما إذا كان القيام في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناقشة يمكن أن يؤدي فعلا الى أن تحل بطريقة بناءة مسألة الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. هذه مسألة ذات طبيعة معقدة جدا، واليابان تتساءل عما إذا كان القرار الذي اتخذ منذ قليل يمكنه بالفعل أن يعالج هذا التعقد معالجة صحيحة. فإذا كان هذا ليس هو الحال، ستظل المسألة دون حل الى أن يوجد سبيل أفضل للتوصل الى حل سليم.

السيد ريكاردس (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.14/Rev.1 لأن الوفد، على الرغم من تشاطره للمبادئ الواردة في مشروع القرار، لا يمكنه الموافقة على أن يشير مشروع القرار في عنوانه الى دولة عضو بعينها، ولا الموافقة على إمكان وصف التدابير المتخذة من طرف واحد بأنها حصار.

وفي نفس الوقت، يؤكد وفد بلدي موقفه القائم على المبدأ، وفيما يتعلق بالبند المعروض علينا، فإنه يتفق مع ما جاء في الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة الأيبيرو - أمريكي الثالث لرؤساء الدول والحكومات المعقود في سلفادور بالبرازيل يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه من هذا العام، وهو

> "نحن نحيط علما بالقرارات المتخذة مؤخرا في المحافل الدولية بشأن ضرورة الكف عن القيام من جانب واحد بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية من قبل دولة ما ضد دولة أخرى لأسباب سياسية." (A/48/291، المرفق، الفقرة ٦٨).

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
صوتت نيوزيلندا مؤيدة هذا القرار، ولكننا اتخذنا هذا الموقف بشيء من التحفظ.

نحن غير مرتاحين للتعديلات التي أدخلت على نص العام الماضي. ولكننا أيدنا القرار لأننا نرى أن هناك مبدأ أساسيا هاما يتعرض للخطر مما يؤثر تأثيرا مباشرا على المصالح الاقتصادية والتجاية. ونرى، بصفة خاصة، أنه يجب أن تتمكن جميع البلدان من إدارة شؤونها الاقتصادية والتجارية العادية دون الخضوع لتشريعات تتجاوز الحدود الوطنية وتفرضها بلدان أخرى بصورة انفرادية.

ومع ذلك نؤكد أنه يجب ألا يفسر تصويتنا بأي حال من الأحوال بأنه تأييد لسياسات كوبا وممارساتها. فإن ما قمنا به من تصويت إيجابي لصالح هذا القرار لا يعود إلا الى قلقنا إزاء ذلك المبدأ الذي يتعرض للخطر.

السيد متين (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
صوتت باكستان مؤيدة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة الآن. ومع ذلك، لدينا تحفظات على الفقرة ٦ من الديباجة. ولو كان القرار قد طُرح للتصويت بشكل منفصل، لكنا امتنعنا عن التصويت على هذه الفقرة.

السيد ساندوفال (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):
بناء على توجيهات صريحة من عاصمة بلادي، صوت وفد بلادي معارضا مشروع القرار. إن باراغواي باقية على اخلاصها لمبادئها الدولية وتود أن تسجل تأييدها الانساني الكامل لشعب البلد الشقيق كوبا. ونعرب أيضا عن تضامننا الثابت مع الأطفال والنساء والمسنين، مع شعب كوبا بشكل عام، الذي يعاني من الحالة المروعة الحالية.

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن النرويج تتشاطر الى حد بعيد نفس الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الى تعزيزها فيما يتعلق بكوبا. ومع هذا، نعتقد أن تلك الأهداف ينبغي السعي الى تحقيقها الآن بوسائل أخرى. إن الحكومة النرويجية تفرق - كمسألة مبدأ، بين الجزاءات التي يصرح بها المجتمع الدولي والجزاءات التي تطبقها دول منفردة. والجزاءات التي يضعها المجتمع الدولي على النحو الواجب عن طريق مقررات للأمم المتحدة هي وحدها المشروعة تماما ولها الحق في أن تحظى بالتأييد الدولي. والنرويج - من ناحيتها - تعارض بشكل تقليدي تطبيق اختصاص وطني خارج أراضي دول منفردة.

في الوقت نفسه، تشجب الحكومة النرويجية بشدة انتهاكات حقوق الانسان وعدم توفر الحقوق الديمقراطية التي لا تزال تميز الحالة في كوبا. ومع هذا فإن الخبرة التي اكتسبناها في أوروبا تبين أنه ليس من السليم عزل كوبا. وينبغي التأكيد - بدلا من ذلك - على اشراك كوبا في التعاون الأكبر بغية احداث تغييرات في الوضع الداخلي يمكن أن تسهم في احترام حقوق الانسان والعملية الديمقراطية.

إننا بتصويتنا مؤيدين لمشروع القرار، نوينا السعي الى احداث تغيير عن طريق الاتصال. وهذا ينبغي عدم تفسيره بأنه تأييد للسياسات التي اتبعتها حكومة كوبا حتى الآن.

السيد سيزار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
امتنعت مالطة عن التصويت على مشروع القرار A/48/L.14/Rev.1. ويحدو بلادي أمل وطيد في التوصل الى حل لهذه المسألة بما يتفق مع روح ميثاق الأمم المتحدة وعن طريق عملية التسوية المتصورة في تلك الوثيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في بوروندي (A/48/L.16)

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يرحب الوفد التنزاني باضافة بند "الحالة في بوروندي" الى جدول أعمال الجمعية العامة لسببين.

أولا، أن بلادي - باعتبارها دولة مجاورة - لديها اهتمام مباشر بما يجري في بوروندي. تماما كما أن لدى بوروندي اهتماما مباشرا بما يجري في تنزانيا. ووقوع أي انقلاب في بوروندي يؤدي حتما الى تدفق اللاجئين عبر حدودنا المشتركة التي تبلغ حوالي ٤٠٠ كيلو متر.

ثانيا، الانقلاب الذي وقع في بوروندي يوم ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ خروجا كبيرا على العملية الديمقراطية الجارية في كل مكان على القارة لدرجة أن افريقيا يجب أن تستخدم كل فرصة ممكنة لإدانته وإدانة ما أسفر عنه من القتل وأعمال العنف، وذلك بهدف ردع أشخاص أنانيين عديمي الضمير آخرين على القارة قد ينغرون بالقيام بمغامرة إجرامية مماثلة.

إن المناقشة اعتراف أيضا من جانب المجتمع الدولي بخطورة الحالة في بوروندي. ولم يحدث أن واجه انقلاب في افريقيا رفضا وإدانة عالميين تقريبا مثلما واجهت الاطاحة بالقوة إلا في حالات قليلة - هذا إذا حدث على الإطلاق يوم ٢١ تشرين الأول/اكتوبر بحكومة بوروندي المنتخبة ديمقراطيا. وهذا العمل الدولي من أعمال التضامن مع شعب بوروندي بالغ الطمأنة له وهو يكافح لجذب بلاده بعيدا عن حافة هاوية صراع إثني مدمر يهدد الآن باجتياح البلاد.

إن قارة افريقيا، شأنها شأن أمريكا اللاتينية، يسيء الى سمعتها قبولها الإطاحة بالقوة بحكومات منتخبة ديمقراطيا على القارة أو رضاؤها بها. وإن عدد الانقلابات التي وقعت على القارة منذ أوائل الستينيات، حينما حصلت معظم البلدان الافريقية على استقلالها أصبح يفوق الحصر تقريبا. وحتى الآن، ليست هناك بلدان افريقية كثيرة يمكنها أن تحمل نفسها مشقة إدانة هذه الهجمات على إرادة الشعب الافريقي. ويبدو أن الأغلبية تقنع بالحفاظ على المبدأ الذي نقدسه جميعا - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - بقدر أكبر من قناعتها بالتمسك بإرادة الشعب.

وإن الادانة الشاملة تقريبا للانقلاب الذي وقع في بوروندي من جانب جميع البلدان الافريقية تقريبا اعتراف مركز من جانب افريقيا بأن دعم إرادة الشعب الافريقي والتمسك بها، والدفاع القوي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ليسا متناقضين.

إن منظمة الوحدة الافريقية جديرة بالثناء عليها لاتخاذها زمام القيادة. إن جهازها المركزي وهو آلية منع وقوع الصراعات وإدارتها وحلها لم يضع وقتا في إدانة الانقلاب بسرعة، ومطالبة المسؤولين بإنهاء عملهم غير المشروع، وباحترام حياة البشر، وبإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا، وبعودتهم الى ثكناتهم.

وهنا في الأمم المتحدة، تصرفت افريقيا كلها، سواء على مستوى المجموعة الافريقية، والبلدان المجاورة لبوروندي في المنطقة دون الإقليمية، أو ممثلي افريقيا في مجلس الأمن، بتضافر من أجل كفالة إدانة المجتمع الدولي للجريمة الشنعاء المقترفة ضد حكومة وشعب بوروندي من جانب ما تبين الآن أنه مجموعة من الأنانيين المتعطشين للسلطة الذين كانوا على استعداد لأن يقتلوا بوحشية الرئيس والقادة الوطنيين الآخرين بغية وقف العملية الديمقراطية. إن اشمئزاز افريقيا الذي لم يسبق له مثيل من هذه الجريمة قد ساعد على تحقيق الاجماع الذي مكن مجلس الأمن من التحرك السريع لإصدار بيان رئاسي يؤكد إدانة افريقيا للجريمة.

إن مناقشة اليوم في الجمعية العامة قد مكنت المجتمع الدولي الأوسع من متابعة العمل الذي قام به مجلس الأمن. ويتعين على المجتمع الدولي الآن أن يُتبع إدانة المجلس بتدابير ملموسة للمساعدة في الجهود الرامية إلى إعادة الحالة إلى وضعها الطبيعي وتوفير المساعدة الطارئة للسكان المشردين داخل البلد وللسكان الذين اضطروا إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة بسبب حملة العنف والقتل غير المكبوحة.

يلزم اتخاذ إجراء عاجل في مجالين هامين، أولهما هو مجال الأمن. بالرغم من فشل الانقلاب، بفضل الرفض العالمي، والإدانة الشاملة والمقاومة البطولية للسكان، فإن العنف الذي أثاره لا يزال يجتاح البلد. وهناك روايات مقلقة عن العنف المطلق العنان في بضعة أجزاء من البلد، ولا سيما المناطق الريفية، مما أدى إلى ذبح العديد من الناس، بما فيهم مدنيون أبرياء. وما لم نوقف العنف فورا، فإن هناك خطرا حقيقيا في أن تنشب حرب أهلية تامة النطاق بين الطائفتين العرقيتين الرئيسيتين اللتين تكونان الأغلبية العظمى من سكان بوروندي.

توجد أيضا حاجة ماسة إلى تهيئة مناخ من الأمن في البلد، ولا سيما العاصمة، بوجومبورا، بغية تمكين الأعضاء المتبقين من الحكومة الشرعية من إعادة تاكيد سلطتهم على البلد. ولن يمكن إلا لقوة خارجية محايدة أن تلهم هذا النوع من الثقة اللازمة لعودة السلم والحالة الطبيعية إلى البلد.

إن قادة رواندا وتنزانيا وزائير ومنظمة الوحدة الافريقية، دعوا في اجتماع قمتهم الأخير في كيغالي برواندا إلى إنشاء قوة دولية لإقرار الحالة وبناء الثقة وطلبوا إلى الأمين العام للأمم المتحدة بإنشائها، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية. وأعرب القادة عن استعداد بلدانهم للاشتراك في هذه القوة. ويحث وفدي الأمم المتحدة على دراسة الاقتراح ويتعهد بتأييده التام لأي جهود تستهدف متابعته في المحافل المختصة في منظمتنا.

إن الانقلاب والصراع الناجم عنه قد أديا بالفعل إلى قتل العديد من الناس، وتشريد أعداد كبيرة أخرى وإلى أعداد هائلة من اللاجئين الذين عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة. ولهذا فإن المجال الثاني الجدير بالاهتمام العاجل هو تعبئة مساعدة الإغاثة الطارئة والدعم للمشردين داخل البلد وللاجئين.

وكما أشرت في بداية بياني، حتى لو أرادت تنزانيا أن تبقى خارج الصراع الدائر في بوروندي، فليس بوسعها أن تفعل ذلك. إن الصلات التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط بين البلدين، ناهيك عن حتميات تعاون حسن الجوار، تجعل من المستحيل فعليا علينا أن نبقى بمنأى عن التطورات في بوروندي. إن كل صراع في بوروندي قد أدى إلى لوذ عدد كبير من اللاجئين من بوروندي بتنزانيا. وقد حدث هذا أثناء الصراعات التي دارت في عام ١٩٦٥ و ١٩٦٩ و ١٩٧٢ و ١٩٨٨ و ١٩٩١. إن الأغلبية الساحقة مما يتراوح بين ١٨٠ و ٢٤٠ ألف لاجئ من بوروندي الذين يلجأون إلى البلدان المجاورة موجودة في تنزانيا. وقد أرغم الصراع الحالي فعلا ما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة من بوروندي على اللجوء إلى تنزانيا، ويتزايد هذا العدد يوميا. إن شعب تنزانيا في المناطق المتاخمة لبوروندي قد استجاب لحالة الطوارئ هذه استجابة رائعة كعهده دائما. فعلى سبيل المثال، إن قرية واحدة يبلغ عدد سكانها في الأحوال العادية ٤ آلاف نسمة يزيد تعداد سكانها الآن عن ٢٠ ألف نسمة. وإن حاجتهم إلى العون والمساعدة الخارجيين واضحة. وتود حكومة تنزانيا أن تشكر مجتمع المانحين، ولا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على دعمه. ونحن على ثقة أنه، وهو يواصل تعبئة مزيد من المساعدة للحالة الطارئة في بوروندي، سيظل يتذكر احتياجات مواطني بوروندي الذين يعيشون في المنفى خارج بلدهم.

لا يمكننا أن نجد عبارات قاسية بما فيه الكفاية لإدانة المحاولة المضللة لدحر المكاسب الديمقراطية التي حظيت بتأييد شعب بوروندي في انتخابات حزيران/يونيه. وعلينا جميعا واجب إدانة عمل القتل الوضيع للرئيس والزعماء الآخرين وتأييد حق الحكومة في تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال المشينة للعدالة. ويجب استعادة الحكومة الشرعية على الفور، ويجب على الجيش أن يعود إلى الثكنات.

إن ما حدث في بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ كان مأساة كبرى بالنسبة لبوروندي ونكسة فظيعة لقضية الديمقراطية والمصالحة في بوروندي، وفي افريقيا وحقا في العالم. ومشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده، والذي يؤيده وفدي تأييدا تاما، سيبعث إلى مرتكبي الجريمة رسالة واضحة وصريحة بأنهم قد وضعوا أنفسهم في مواجهة المجتمع الدولي بأسره.

السيد مومبينغيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بأن أشكركم على إتاحة الفرصة أمام الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، لتأبين رئيس بوروندي الراحل، ميلشيور نداداي.

ولقد انقضى اسبوعان تقريبا منذ تلقينا نبأ الأحداث المأساوية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في بوروندي. ومنذ ذلك الحين، ما برحت إدانتنا لمحاولة الانقلاب في ذلك البلد قاطعة. ونحن ممتنون لأن وكالات الإغاثة قد استجابت بسرعة للاحتياجات الإنسانية الفورية لشعب بوروندي.

إن قلق المجتمع الدولي إزاء التطورات الحاصلة في بوروندي قد تبين بوضوح بإرسال الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثا خاصا إلى ذلك البلد وبالجهود التي بذلها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية للتشاور مع رؤساء الدول المجاورة بشأن الأحداث الجارية هناك. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الجهود المتضافرة لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة إلى وضع آلية يعول عليها للاستعادة السريعة لسلطة الحكومة الشرعية في بوروندي. وتحقيقا لهذا الهدف، تؤيد زمبابوي تأييدا تاما قرار القمة الإقليمية المعقودة في كيغالي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بأن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار وبناء الثقة، في تعاون وثيق مع منظمة الوحدة

الافريقية، وذلك بناء على طلب الحكومة الشرعية في بوروندي.

ويتمثل الواقع الحالي الذي لا يطاق في أن العملية الديمقراطية في بوروندي ما زالت تتعرض للإعاقة بشكل لا مبرر له. ويجب عدم السماح باستمرار واقع الحال هذا. ينبغي بذل كل جهد من أجل وقف أي مزيد من فقد الأرواح البشرية وأي مزيد من التشريد للشعب في ذلك البلد، فضلا عن وقف استمرار تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

لهذا ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده ومبادراته الرامية إلى تحقيق ما لا يقل عن الاستعادة الفورية للديمقراطية والحكم الدستوري في بوروندي، وعودة العسكريين الفورية وغير المشروطة إلى ثكناتهم.

ويشكل مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة خطوة أساسية هامة يتخذها المجتمع الدولي في جهوده من أجل دعم شعب بوروندي والعملية الديمقراطية في ذلك البلد. وهو لذلك يستحق تأييدنا الكامل.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد حدد شعب بوروندي خياره الواضح في الانتخابات الأخيرة بانتخابه أو حكومة ديمقراطية في تاريخ ذلك البلد. إلا أن الانقلاب العسكري حطم آمال ذلك الشعب في العيش في بلد حر وديمقراطي، متجاهلا بذلك الإرادة الحرة للشعب تجاهلا تاما.

وأثارت الأحداث الأخيرة في بوروندي التي أدت إلى اغتيال الرئيس نداداي وبعض أعضاء حكومة ذلك البلد سخطا على نطاق العالم الذي أدان الانقلاب. وبناء على طلب من الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، اتخذ المجلس إجراء فوريا وأدان الانقلاب.

ويمثل هذا العمل العنيف ضد الديمقراطية التي أقيمت حديثا في بوروندي تهديدا لنا جميعا في وقت يوجد فيه اعتراف عالمي النطاق بضرورة احترام الإرادة الحرة للشعوب في تقرير مصيرها وتحديد شكل حكمها. ونأمل في أن يكون ذلك الحدث الذي وقع في بوروندي بمثابة حالة منعزلة في عملية نشر الديمقراطية في افريقيا، وفي أن يكون آخر زفرة يلفظها العهد الذي كانت الانقلابات تبدو فيه كإجراء عادي للوصول إلى السلطة في قارتنا.

إلا أن افريقيا قد تغيرت، شأنها شأن بقية العالم. وأن ما أبدته منظمة الوحدة الافريقية ودولها الأعضاء من رد فعل فوري وجلي ضد الانقلاب في بوروندي برهان واضح على هذا التغير الأساسي في الموقف.

إن الرأس الأخضر، وهو نفسه من الديمقراطيات المنشأة حديثا، لم يكن بوسعه إلا أن يدين الانقلاب الذي دبر ضد الديمقراطية المنشأة حديثا في ذلك البلد الشقيق، وأن ينضم إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في المطالبة بأن تعود فورا الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى السلطة.

وأدنا أيضا العنف الذي استخدمه المتآمرون لتحقيق غاياتهم. ونعتقد، كما يعتقد مجلس الأمن، بضرورة تقديم من تسببوا في موت المسؤولين الحكوميين في بوروندي إلى العدالة.

ويؤدي الفراغ في السلطة الناجم عن الظروف التي أحدثها الانقلاب إلى زيادة العنف الذي يهدد بالانتشار في كل أنحاء البلاد. لذلك يصبح من الحتمي تهيئة الظروف التي تمكن من بقي على قيد الحياة من أعضاء حكومة بوروندي المنتخبة من التولي الفوري لزمام الأمور في البلاد. وفي هذا السياق، تبدو المساعدة الملموسة والفورية من جانب منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة أمرا ضروريا.

إننا نعرب عن تعازينا لشعب بوروندي ولأعضاء أسرة الرئيس نداداي وكل الذين فقدوا حياتهم في بوروندي من أجل الديمقراطية.

السيد العربي (مصر):
إن وفد مصر يشعر بالحزن والأسى الشديدين للأحداث المؤسفة التي وقعت في بوروندي. ولقد تابعت الحكومة المصرية عن كثب وعلى أعلى مستوى التطورات المؤسفة في بوروندي. وأعرب الرئيس مبارك بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية عن قلقه البالغ إزاء المخاطر المترتبة على هذه التطورات. وما يلحق أمن وسلامة الشعب البوروندي وتهديد المسيرة الديمقراطية لبوروندي، الأمر الذي يضيف المزيد إلى مشاكل القارة الافريقية.

لقد صدر بيان رسمي عن وزارة الخارجية المصرية في الثاني والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر يدين الانقلاب الدموي الذي راح ضحيته عدد كبير من المواطنين الأبرياء وعدد كبير من المسؤولين في بوروندي. وقد تم الاتصال الفوري برئيس مجلس الأمن بناء على تعليمات رئيس منظمة الوحدة الافريقية للإعراب عن قلق مصر وافريقيا البالغ ومطالبة المجلس بإجراء المشاورات اللازمة بين أعضائه للعمل على احتواء الموقف ومواجهته في إطار ميثاق الأمم المتحدة، حفاظا على سلامة الدولية وأمن شعبها، واحتراما لأسس الديمقراطية.

وكما هو معلوم، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا أدان فيه النكسة التي أصابت التحرك نحو المسيرة الديمقراطية في بوروندي، كما طالب القائمين بالانقلاب بالتخلي عن أسلحتهم والعودة إلى ثكناتهم.

وعلى الصعيد الافريقي، أصدرت الهيئة المركزية لآلية منع وإدارة وحل الخلافات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بيانا اعتبر الانقلاب الدموي الذي حدث خطوة إلى الوراء ليس فقط بالنسبة لبوروندي وإنما للقارة الافريقية بأسرها.

كما أصدرت المجموعة الافريقية في نيويورك بيانا أدان الاغتيال الغادر للرئيس نداداي والمسؤولين الذين راحوا ضحية الاعتداء، واعتبرته المجموعة الافريقية تهديدا جسيما.

هذا وقد دعا رئيس رواندا إلى قمة إقليمية في كيغالي شارك فيها عدد من المسؤولين الافريقيين من بينهم مبعوث مصري رفيع المستوى ممثلا للرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية. وقد بحثت قمة كيغالي المصغرة تطورات الوضع، وتم تبادل الآراء، وبحث وسائل مساعدة الشعب البوروندي في جهوده نحو إعادة السلم والأمن، وعودة الحكومة الشرعية التي انتخبها الشعب بأسلوب ديمقراطي سليم في حزيران/يونيه الماضي.

إننا في افريقيا يساورنا قلق بالغ، فبوروندي كانت من البلدان التي سارعت في الانتقال إلى مناخ سليم للديمقراطية على نحو مثالي. ومن سوء الحظ أن وثبتها قد انتكست بسبب محاولة الانقلاب التي راح ضحيتها رئيس الدولة ونائبه، الأمر الذي ترك فراغا لدى القيادة العليا للدولة. كما أنه ينذر بتمرد وظهور بوادر الانقسام الإثني، وهي بوادر خطيرة كما نعلم جميعا لها عواقبها التي سوف تؤثر ليس فقط على الشعب البوروندي، بل ستتعداها خارج حدود الدولة بما تسببه من مشاكل النازحين واللاجئين في المنطقة بأسرها.

لقد شجب المجتمع الدولي محاولة الانقلاب. وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك الآن في إطار الجمعية العامة، وأن يتخذ إجراء فوريا إزاء الحالة المؤسفة في بوروندي، وذلك باعتماد مشروع القرار، الذي تقدم به رئيس المجموعة الافريقية، للإعراب عن تضامن الجمعية العامة مع شعب بوروندي في مأساته، والمطالبة بإعادة الشرعية واحترام المؤسسات الديمقراطية وحمايتها وتقديم كافة المساعدات الإنسانية العاجلة إلى بوروندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د-٢٠)، المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الوحدة الافريقية.

السيد سي (منظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
إن الأحداث المفجعة التي جلبت الأحزان لبوروندي والتي وقعت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ تثير القلق البالغ لمنظمة الوحدة الافريقية لأسباب عديدة، فرئيس دولة انتخب على نحو ديمقراطي قبل خمسة أشهر تقريبا، وكان فضلا عن ذلك، يجسد آمال شعب بأكمله في المصالحة والتفاهم والتقدم، قد اغتاله على نحو وحشي القائمون بالانقلاب الذين أعماهم كره الديمقراطية.

والمؤسسات الديمقراطية التي اختارها الشعب بحرية قد أصابتها بالشلل زمرة عسكرية تعتقد أن في إمكانها وقف العملية الديمقراطية عن طريق التصفية الجسدية لممثلي الشعب.

وأخيرا، نواجه حالة أدت فيها أعمال العنف للقائمين بالانقلاب إلى استفحال التعصب الإثني والنزعة الطائفية وإلى أعمال انتقامية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، مما يهدد بتدمير نسيج المجتمع على نحو تام. وهذه الوقائع خطيرة بالفعل. لهذا السبب، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعربت الآلية المركزية لمنظمة الوحدة الافريقية لمنع وإدارة وحل الصراعات عن قلقها العميق إزاء الحالة المزعجة الناجمة عن الانقلاب العسكري ضد رئيس

منتخب بطريقة ديمقراطية، وأكدت بشدة على أن الانقلاب يمثل خطوة إلى الوراء بالنسبة لبوروندي، واعتداء خطيرا على قضية الديمقراطية لا في هذا البلد فحسب، بل في افريقيا بأسرها. وأدانت الآلية المركزية هذا العمل الذي يزيد من قبحه أن رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية قد قالوا في إعلانهم بالقاهرة قبل أربعة أشهر لا غير في الذكرى السنوية الثلاثين للمنظمة:

"ولهذا نحن نلتزم بمزيد من التعزيز للحقوق والحريات، وبناء ودعم القيم والمثل والمؤسسات الديمقراطية في دولنا، وأن يتمهط التعزيز والدعم من خلال احترام وحماية التنوع الثقافي والاجتماعي واللغوي والديني لجميع المواطنين والجماعات دون استثناء". (A/48/322، المرفق الثاني، الفقرة ١٢)

وأعمال الرئيس نداداي لم تكن إلا مجرد ترجمة لإعلان حسن النية هذا إلى أعمال. وانقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ يمثل بالتالي تحديا خطيرا لافريقيا الجديدة التي تحاول بناءها منظمة الوحدة الافريقية والدول الافريقية. وموقفنا يعبر لا عن إدانة الاغتيال كوسيلة للوصول إلى السلطة فحسب، بل أيضا، في المقام الأول، عن اقتناعنا بأن الديمقراطية قيمة افريقية أصيلة تجب رعايتها وحمايتها إذا ما كان لنا ألا ندير ظهورنا للتقدم.

وفي هذا الصدد مما أثلج صدر البلدان الافريقية أن لاحظت أن المجتمع الدولي يشاطرها آراءها تمام المشاطرة. ومن ثم أدان مجلس الأمن بشدة أعمال العنف التي ارتكبها القائمون بالانقلاب وأعرب عن أسفه العميق لإزهاق الأرواح الناجمة عنه وطالب مجلس الأمن أيضا القائمين بالانقلاب بوقف جميع أعمال العنف، وبالإفراج عن كل السجناء، وبالعودة إلى ثكناتهم، وبإنهاء فوري لعملهم غير المشروع بهدف استعادة الديمقراطية والحكم الدستوري في بوروندي فورا. (S/PV.3297، ص ٣ - ٥)

وقبل أسبوع لا غير تلا رئيس مجلس الأمن البيان الذي أشرت إليه توا. ولكن الحالة على الأرض لم تتحسن إلا تحسنا طفيفا، وصحيح أن الانقلاب فشل، ولكن أعضاء الحكومة الشرعية في البلاد ما زالوا غير قادرين على كفالة عمل المؤسسات العامة بصورة طبيعية.

وجو فقدان الطمأنينة الناجم عن ذلك يمثل عائقا رئيسيا. وبوروندي تجد نفسها في حالة خطيرة، حالة بلد أصيبت حكومته بالشلل. وإذا ما سمح لهذه الحالة بالاستمرار فإن مناخ العنف وعدم الأمن قد يزداد سوءا. ومما يزيد من مخاوفنا من أن يتحقق هذا الاحتمال الأنباء التي تلقيناها بشأن أعمال الترهيب والتنفيذ العاجل لأحكام الإعدام في المناطق الريفية على أيدي الأفراد العسكريين في كثير من الأحيان.

وهذه الأحداث أدت إلى تدفقات هائلة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة - ذكر أن عددهم قد بلغ ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وأولئك اللاجئون، وكذلك السكان الذين يأوونهم، يحتاجون إلى مساعدة عاجلة من المجتمع الدولي. ومن المرجح أن يزداد عددهم إذا ما استمر تهديد فرق جنود الثوار. لهذا السبب أكد اجتماع القمة الذي عقدته ثلاثة بلدان مجاورة في كيغالي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ على الحاجة الملحة إلى إنشاء قوة تحقق الاستقرار تُسند إليها ولاية بناء الثقة واستعادة الأمن في هذا البلد.

وستتشكل قوة تحقيق الاستقرار هذه من قوات من البلدان الافريقية المجاورة، ولكنها ستحتاج رغم ذلك إلى دعم المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، إذا ما كان لها أن ترسل سريعا إلى بوروندي.

ومنظمة الوحدة الافريقية تؤيد إرسال هذه القوة وتأمل أن يتصدى مجلس الأمن على وجه السرعة للمسألة حتى يقرر كيف يمكن للأمم المتحدة أن تترجم هذا الدعم إلى واقع ملموس، ومما يزيد من الضرورة الملحة لإصدار هذا القرار الحاجة الأساسية لوقف قتل المدنيين الأبرياء في أسرع وقت ممكن. وأية مماطلة قد تؤدي إلى نتائج لا يمكن حسابها بالنسبة إلى السلم والأمن في منطقة شهدت توا انتهاء صراع آخر مؤلم بين الأخوة.

وتوجه الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، السيد سليم أحمد سليم، من جانبه، إلى بوروندي الأسبوع الماضي للمساعدة في النهوض باستعادة النظام الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل إلى هذا البلد قبل يومين وفدا رفيع المستوى برئاسة ممثله الخاص في بوروندي. وهذا الوفد ستسند إليه مهمة متابعة المناقشات، التي بدأها السيد سليم، من أجل

التوصل إلى حل سريع ودائم لأزمة بوروندي.

وفشل الانقلاب في بوروندي أوضح أن الديمقراطية قد امتدت جذورها إلى أعماق التراب الافريقي. والأغلبية العظمى من شعب بوروندي قد عارضت الأعمال الإجرامية التي ارتكبها عدد قليل من مجموعات الثوار الطائفيين. وهذه المعارضة الشجاعة التي تبعث على التفاؤل بشأن مستقبل الحركة الديمقراطية في هذا البلد يجب أن تحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي إذا ما كان يرغب في تجنب فتح جرحين قديمين هما انهيار الوحدة الوطنية التي تحققت بصعوبة فائقة وتقويض أسس الديمقراطية. وأعمالنا في الأيام القادمة ستكون حاسمة لا بالنسبة لمستقبل بوروندي فحسب، بل بالنسبة لمستقبل الديمقراطية أيضا. ويجب أن نوضح أنه لم يعد من الممكن أن نعود إلى الوراء وأن حقبة الانقلابات قد ولت، وأن الاغتيال السياسي غير محتمل، ويجب أن ندلل على أن الديمقراطيات الأخرى قادرة على القيام بعمل مشترك لمساعدة ديمقراطية مهددة أو تواجه عدوانا خطيرا.

لندلل على أن مستقبل الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، أو في أوروبا الشرقية أو في افريقيا عزيز على قلوبنا، وأننا على استعداد لأن نبدي نفس الاهتمام في كل مكان. فإما أن نفعل ذلك الآن أو لا نفعله أبدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن ممثل الجزائر قد طلب الإدلاء ببيان بشأن مشروع القرار A/48/L.16، وإنني أعطيه الكلمة.

السيد لعمامره (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أود أن أتقدم بثلاث ملاحظات.

أولا، نيابة عن مجموعة الدول الافريقية أود أن أتوجه بالشكر إلى كل الوفود التي شاركت في هذه المناقشة والوفود التي ستظهر مشاطرتها رأينا ومشاعرنا بالاشتراك في اعتماد مشروع القرار A/48/L.16 بتوافق الآراء.

ثانيا، أود أن أقول، تسجيلا للحقيقة إن تبني الجزائر لمشروع القرار الذي عرضته بوروندي كان بالنيابة عن جميع وفود المجموعة الافريقية.

ثالثا، أود، بعد موافقة وفد بوروندي، وفي أعقاب المشاورات، أن أقترح تعديلا شفويا طفيفا في الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار. ولن يؤثر هذا التعديل بأي حال من الأحوال على موضوع النص. وأقترح إضافة العبارة التالية في نهاية الفقرة:

"مع ما يترتب عليها من آثار إقليمية كبيرة"

وبهذا تقرأ الفقرة على النحو التالي:

"وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العواقب الوخيمة للانقلاب الذي يزج ببوروندي في دوامة العنف ويؤدي بالتالي إلى هلاك وتشريد أعداد كبيرة من السكان، مع ما يترتب عليها من آثار إقليمية كبيرة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/48/L.16.

أعطي الكلمة لممثل تونس لتعليل موقفه.

وأود أن أذكر الممثلين بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد بيانات تعليل التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
سببت الأحداث التي أدت إلى إراقة الدماء في بوروندي والإطاحة بالرئيس الشرعي المنتخب ديمقراطيا لذلك البلد، القلق الكبير في بلدي وفي المجتمع الدولي بأسره. إن تونس، باعتبارها عضوة في منظمة الوحدة الافريقية، قد ردت فورا على هذا العمل الإجرامي. وأصدرنا إعلانا يبين قلقنا ويدين الانقلاب، الذي يضر بتقدم بوروندي صوب السلم والتنمية.

تلتزم تونس بمبادئ الديمقراطية، وهي تحترم إرادة الشعوب في إدارة شؤونها عن طريق المؤسسات الديمقراطية. وقد أدانت تونس إدانة قوية هذا العصيان المسلح، الذي يقوض العملية الديمقراطية في هذا البلد الافريقي المجاور - وهي عملية اتسمت بانتخابات رئاسية حرة ونزيهة جرت في حزيران/يونيه الماضي، وكان يرصدها مراقبون أجانب تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية.

وكانت الجهود المخلصة والمصممة تهتم بإقامة عهد وطني في بوروندي يرتفع فوق الاتجاهات القبلية، لتسهيل العمل من أجل المصالح العليا للبلد. وتعتقد تونس أن المجتمع الدولي برمته يجب أن يبدي تضامنه مع هذا البلد الشقيق بتقديم المعونة الإنسانية في حالات الطوارئ للشعب المتضرر.

وتوافق تونس على مشروع القرار، مع التعديل الذي اقترحه سفير الجزائر بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية. وتناشد جميع الوفود أن تبدي حسن نيتها بغية ضمان استعادة الشرعية الدستورية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرار A/48/L.16، أود أن أعلن أن هايتي قد أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار، في صيغته المنقحة شفويا بتوافق الآراء؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.16، في صيغته المنقحة شفويا (القرار ١٧/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل المكسيك لتعليل موقفه.

وأود أن أذكر الممثلين بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد بيانات تعليل التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تيللو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
لقد انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة لأننا نعتقد أن ما حدث في بوروندي يستحق الشجب من جميع النواحي. ومع ذلك، تساورنا الشكوك فيما يتعلق باختصاص الجمعية العامة بإصدار حكم مثل الحكم المدمج في القرار. وترى المكسيك أنه يتعين على شعب بوروندي وحده أن يشق طريقه إلى الديمقراطية وأن يقيم الحكومة المؤسسية السليمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٧٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥